مجلة جامعة دمشق للدراسات التاريخية
المجلد 149 (4): 222-246

Damascus university journal of Historical Studies
V 149 (4):222-246

خطة مقترحة لإدارة قلعة المينقة سياحياً

أحمد حتري

دكتور عضو هيئة فنية– كلية السياحة– جامعة دمشق– قسم إدارة المكاتب السياحية والإرشاد السياحي

ahmadhtry@damascusuniversity.edu.sy

الملخص

تناول هذا البحث أهمية قلعة المينقة أو المنيقة كموقع أثري وتاريخي مهم يمثل جزءاً من الإرث المعماري السوري، كما يهدف إلى وضع خطة متكاملة لإدارتها وتطويرها كمقصد سياحي مستدام، وبدأ البحث بعرض تاريخي وجغرافي موجز للقلعة مع إبراز أهميتها الثقافية والمعمارية، ثم تحليل الوضع الراهن من حيث البنية التحتية ومستوى الوعي السياحي والتحديات التي تواجه الموقع مثل الاهمال ونقص الخدمات وضعف التسويق السياحي، وشمل أيضاً تأهيل الموقع، والتسويق والترويج، وإشراك المجتمع المحلي في حماية الموقع والاستفادة من الأنشطة السياحية من خلال التدريب وخلق فرص عمل، إضافةً إلى ذلك تحسين الوصول إلى القلعة، وتوفير خدمات للزوار مثل المرافق العامة والمراكز الإرشادية، وضمان الحفاظ على القلعة بيئياً وثقافياً، وتبني ممارسات سياحية مستدامة، وخلص البحث إلى أن تنفيذ هذه الخطة سيسهم في تعزيز مكانة القلعة كموقع سياحي مهم، وسيحقق فوائد اقتصادية وثقافية للمنطقة.

الكلمات مفتاحية: قلعة المينقة، وادي القلع، سياحة مستدامة، المجتمع المحلي، إدارة المواقع الأثرية.

تاريخ الايداع: **2025/5/25**
تاريخ النشر: **2025/7/20**

حقوق النشر: جامعة دمشق –سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب**CC BY-NC-SA**

Proposed plan for managing Minqa Castle as a tourist destination

Ahmad Htry
Doctor, Member of the Technical Committee - Faculty of Tourism - Damascus University - Department of Tourism Offices Management and Tourist Guidance.
@damascusuniversity.edu.syahmadhtry

Abstract
This research addressed the importance of the Minqa Castle or Al-Muniqa as an important archaeological and historical site that represents a part of the Syrian architectural heritage. It also aims to develop an integrated plan for its management and development as a sustainable tourist destination. The research began with a brief historical and geographical presentation of the castle, highlighting its cultural and architectural significance. It then analyzed the current situation in terms of infrastructure, the level of tourism awareness, and the challenges facing the site, such as neglect, lack of services, and weak tourism marketing. It also included site rehabilitation, marketing and promotion, and engaging the local community in protecting the site and benefiting from tourism activities through training and job creation. In addition, it included improving access to the castle, providing services for visitors such as public facilities and guidance centers, ensuring the environmental and cultural preservation of the castle, and adopting sustainable tourism practices. The research concluded that implementing this plan will contribute to strengthening the castle's position as an important tourist site and will achieve economic and cultural benefits for the region.

Keywords: Minqa Castle, Wadi Al-Qalaa, Sustainable tourism, Local community, Archaeological site management.

Received: **25/5/2025**
Accepted: **20/7/2025**

Copyright: Damascus University- Syria, The authors retain the copyright under a **CC BY-NC-SA**

المقدمة:

تعد القلاع التاريخية من أبرز الشواهد الحية على عظمة وأصالة الحضارات القديمة، وفنون العمارة والدفاع التي ازدهرت عبر العصور، وتعكس عبقرية الإنسان في استخدام الطبيعة لخدمة أغراضه العسكرية، لكن ومع مرور الزمن لم تعد هذه القلاع مجرد رموز للدفاع بل تحولت إلى معالم سياحية بارزة تستقطب الزوار من مختلف أنحاء العالم، وتشغل دوراً مهماً في تنشيط الحركة السياحية لما تقدمه من تجربة مميزة تمزج بين الثقافة والمغامرة والاستكشاف، ومن بين تلك القلاع قلعة المينقة أو المنيقة التي تمثل أحد الرموز المعمارية والتاريخية البارزة ذات القيمة التاريخية والثقافية والمكانية لما لها من أهمية استراتيجية وتراثية تعكس مراحل مهمة من تاريخها، لكن وعلى الرغم من الأهمية التاريخية والثقافية للقلعة وما تمتلكه من قيمة تراثية وأثرية ومقومات سياحية فريدة إلا أنها لا تزال مهملة، وتعاني من الإهمال ونقص الاهتمام وضعف في التوظيف السياحي المستدام، إلى جانب غياب خطط متكاملة لإدارتها بما يسهم في الحفاظ عليها وتفعيل دورها في التنمية المحلية، مما أدى إلى تدهورها وغيابها عن خارطة السياحة الفاعلة، وعلاوةً على ذلك تمثل هذه القلعة شاهداً حياً على حقب تاريخية مهمة، ويمكن أن تكون مصدر جذب سياحي وثقافي مهم إذا ما أعيد تأهيلها واستثمارها بالشكل المناسب، ومن هنا تبرز الحاجة الملحة إلى وضع خطة مقترحة لإدارة هذه القلعة سياحياً بما يضمن الحفاظ على هويتها التاريخية والثقافية، وتعزيز دورها في تنمية السياحة المستدامة كوجهة سياحية متميزة تضيف رونقاً تاريخياً وثقافياً وفنياً عليها، وتضفي عليها لمسات عصرية تجمع بتناغم بين عبق التراث وروح العصر مع الأخذ بكافة متطلبات الأمن والسلامة للقلعة دون المساس بهويتها وقيمتها التاريخية، إلى جانب رفع الوعي المجتمعي بالأهمية الحضارية والاقتصادية لها، واستفادة المجتمع المحلي من الإيرادات التي ستترتب عن إدارتها والمحافظة عليها.

1. مصطلحات البحث:

أ. **السياحة المستدامة (Sustainable tourism):** السياحة التي تأخذ بعين الاعتبار كامل آثارها الاقتصادية، والاجتماعية والبيئية الحالية والمستقبلية، وتلبي حاجات الزوار، والصناعة، والبيئة، واحترام الأصالة الثقافية للمجتمعات المضيفة، وضمان فوائد اجتماعية واقتصادية عادلة لجميع المعنيين. (UNWTO, 2005, 11).

ب. **إدارة المواقع الأثرية (Management of archaeological sites):** عملية تنظيم وتخطيط لحماية وصيانة واستخدام المواقع ذات القيمة التاريخية والثقافية، بهدف الحفاظ عليها للأجيال القادمة، وضمان استدامة استخدامها في السياقات السياحية والتعليمية والثقافية، مع إشراك المجتمع المحلي والجهات المعنية. (ICCROM، 1998م، 26).

ج. **التراث الثقافي المادي (Tangible cultural heritage):** يقصد به الآثار (المباني، المنحوتات، النقوش الأثرية)، والمجموعات المعمارية (المباني التاريخية المترابطة)، والمواقع (الأماكن الأثرية أو ذات القيمة التاريخية أو الجمالية)، والتي لها قيمة استثنائية من وجهة نظر التاريخ أو الفن أو العلم. (UNESCO، 1972م، 4).

د. **التراث الثقافي الغير مادي (Intangible cultural heritage):** مجموعة الممارسات، والتصورات، وأشكال التعبير، والمعارف، والمهارات، وما يرتبط بها، من آلات، وقطع، ومصنوعات، وأماكن ثقافية، التي تعدها الجماعات والمجموعات وأحياناً الأفراد جزءاً من تراثهم الثقافي. (يونسكو، 2003، 6).

2. إشكالية البحث وتساؤلاته:

على الرغم من الأهمية التاريخية والثقافية والمعمارية التي تتمتع بها قلعة المينقة، وما تملكه من مقومات تؤهلها لتكون مقصداً سياحياً بارزاً على المستويين المحلي والدولي، غير أن هذا الإرث المادي يواجه تحديات تتعلق بالحفاظ من جهة، واستثماره سياحياً بشكل فعال من جهة أخرى، لذلك ستتركز الإشكالية حول الإجابة عن التساؤل التالي:

هل يمكن بناء خطة متكاملة لإدارة قلعة المينقة سياحياً بما يضمن الحفاظ على قيمتها التراثية وتحقيق التنمية السياحية المستدامة؟

3. الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات العربية.

1. دراسة (خضور، مدحت، 2024) بعنوان إدارة المواقع الأثرية "موقع أوجاريت (رأس شمرة) في اللاذقية كحالة دراسية".

تهدف الدراسة إلى إظهار أهمية إدارة المواقع الأثرية من خلال التعريف بأهميتها التاريخية والثقافية والاقتصادية، وكيفية استغلال المواقع الأثرية في السياحة الثقافية وتوظيفها في صناعة السياحة من خلال تبني التخطيط السياحي الفعال، وتوصلت الدراسة إلى أن النهوض بالسياحة الثقافية يتطلب تبني استراتيجيات تخطيطية متكاملة تعزز الحفاظ على التراث العمراني، مع تحقيق التنمية المستدامة إلى جانب أهمية تفعيل المشاركة المجتمعية وتعزيز البنى التحتية السياحية، ووضع خطط تسويقية متطورة لتحويل الموقع إلى وجهة سياحية تنافسية عالمياً.

2. دراسة (عبد الغني، سامي، 2021) بعنوان "دور المجتمعات المحلية في إدارة وترويج المواقع السياحية: رؤية تشاركية".

تهدف الدراسة إلى تقديم رؤية تشاركية لإدارة وترويج المواقع السياحية من خلال إشراك المجتمعات المحلية، إلى جانب استعراض نماذج ناجحة من سورية ولبنان، وتوضيح كيف يمكن للمجتمعات أن تسهم في الحفاظ على التراث وتطوير السياحة بشكل مستدام.

3. دراسة (غنيم، نجلاء، 2020) بعنوان "إدارة مواقع التراث الثقافي العالمي في ظل التنمية السياحية المستدامة".

هدف البحث إلى التركيز على العلاقة بين حماية التراث وتنشيط السياحة مع تطبيقات من مواقع عربية مسجلة في اليونسكو، وتقديم إطاراً لإدارة المواقع يوازن بين الحفاظ على القيمة الثقافية، وتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال السياحة المستدامة.

4. دراسة (البركات، محمد، 2018) بعنوان "استراتيجيات إدارة وصون المواقع الأثرية في الوطن العربي: الواقع والمأمول".

ركزت هذه الدراسة على التحديات التي تواجه المواقع الأثرية في الدول العربية، مثل الإهمال، ونقص التمويل، والتهديدات البيئية، إلى جانب اقتراح استراتيجيات حديثة للإدارة تشمل استخدام التكنولوجيا في التوثيق، وتفعيل دور المجتمعات المحلية في الحماية والصون.

5. دراسة (عثمان، أحمد، 2016) بعنوان "إعادة توظيف القلاع التاريخية كمواقع سياحية: دراسة حالة قلعة صلاح الدين بالقاهرة".

هدفت الدراسة إلى إبراز كيفية تحويل القلاع التاريخية إلى مواقع سياحية نشطة دون الإخلال بقيمتها الأثرية، وتقديم نموذجاً لإعادة تأهيل قلعة صلاح الدين مع التركيز على التحديات والحلول الممكنة لتحقيق التوازن بين الحفظ والتنمية السياحية.

ثانياً: الدراسات الأجنبية.

1. دراسة (Alshawabkeh, Yahya, 2015)، بعنوان:

"Virtual reconstruction and 3D modeling of heritage sites in Jordan using photogrammetry and laser scanning".

تركزت هذه الدراسة على استخدام تقنيات التصوير الفوتوغرافي، والمسح الليزري في إعادة بناء النماذج ثلاثية الأبعاد للمواقع الأثرية في الأردن، كما توضح كيف تسهم هذه التقنيات في التوثيق الدقيق والحفاظ على التفاصيل المعمارية مما يسهل عمليات الترميم المستقبلية.

2. دراسة (Abungu, George, 2012)، بعنوان:

Managing heritage sites for sustainable tourism in Africa.

ناقشت هذه الدراسة إدارة مواقع التراث في إفريقيا لتحقيق السياحة المستدامة، إلى جانب التركيز على أهمية إشراك المجتمعات المحلية، وتوفير البنية التحتية المناسبة، واستخدام التكنولوجيا في التوثيق والعرض لضمان الحفاظ على المواقع وتحقيق فوائد اقتصادية للمجتمعات المحيطة.

التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة العربية والأجنبية، تبين أن معظمها تناول موضوع إدارة المواقع الأثرية والسياحية من زوايا متعددة كالتخطيط، والتسويق، واستخدام التقنيات الحديثة، واستدامة التراث، وإشراك المجتمع المحلي، وركزت على مواقع مشهورة ومعروفة، بينما تركزت الدراسة الحالية على قلعة المينقة التي لم تحظى بدراسات تفصيلية حول اقتراح خطة لإدارتها سياحياً، وهذا ما يمنحها أصالة وقيمة علمية وتطبيقية مميزة تهدف إلى تحويل القلعة من موقع غير مستثمر وغير فعال إلى مقصد فعال عبر خطة مقترحة قابلة للتطبيق.

إضافةً إلى ذلك تنفرد هذه الدراسة بمعالجة موقع لم يدخل بعد ضمن المسار السياحي في سورية، مما يجعل منها دراسة مهمة تهدف إلى تحويل التراث من مجرد معلم مهمل إلى عنصر اقتصادي وتنموي من خلال إدارة سياحية مدروسة، لأنها لا تكتفي بوصف الواقع الحالي للقلعة، بل تسعى لتغييره من خلال الخطة المقترحة في حال تطبيقها، والتي تخدم التراث المحلي وتفتح آفاقاً جديدة للاستثمار في السياحة الثقافية، وأن تكون رافداً عملياً يمكن أن يسهم في دعم متخذي القرار والجهات المعنية بالتراث والسياحة في تطوير الموقع وتنشيط الحركة السياحية فيه.

4. أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى وضع خطة مقترحة لإدارة قلعة المينقة سياحياً بمنهجية علمية ترتكز على:

1. تحليل القيمة التاريخية والمعمارية للقلعة.
2. تحليل الوضع الراهن للقلعة من حيث البنية التحتية والخدمات السياحية المتوفرة.
3. تحديد التحديات التي تواجه تطوير القلعة كموقع سياحي.
4. تقييم دور المجتمع المحلي في دعم السياحة بالقلعة.
5. اقتراح خطة متكاملة لإدارة القلعة سياحياً بشكل مستدام.

5. أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث من كونه يتناول قلعة المينقة بوصفها موقعاً تراثياً غير مستثمر سياحياً على الرغم من غناها التاريخي والمعماري وهذا ما يضعها خارج خارطة السياحة الثقافية في سورية، كما يعد هذا البحث من أوائل المحاولات العلمية التي تسعى إلى تقديم خطة مقترحة لإدارتها سياحياً وهذا ما يمنحها الأصالة العلمية والتطبيقية، كما يقدم البحث إضافة علمية مهمة في مجال

إدارة المواقع الأثرية والسياحية يمكن الاستفادة منه في إدارة مواقع تراثية أخرى مشابهة مما يعزز من جهود التنمية السياحية المستدامة.

6. منهج البحث:

سيتم اعتماد المنهج الوصفي بأسلوب تحليلي، عبر جمع وتحليل البيانات والمعلومات المستمدة من المصادر والمراجع العلمية المتعلقة بقلعة المينقة، مع تطبيق تحليل (Sowt) كأداة لتشخيص الواقع الحالي للقلعة من خلال تحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات، إضافةً إلى توظيف المنهج الاستقرائي لتفسير النتائج واستنباط المبادئ الأساسية لوضع خطة متكاملة لإدارة القلعة وفق رؤية تنموية مستدامة، كما سيتم اعتماد المنهج التاريخي من خلال الاطلاع على روايات المؤرخين والباحثين في المصادر والمراجع التاريخية التي استعرضت هذه القلعة، لدراسة تطور القلعة وأهميتها عبر المراحل المختلفة التي مرت بها، وتوثيق دورها السياسي والعسكري والمعماري.

7. حدود البحث:

- **الحدود المكانية:** قلعة المينقة في قرية وادي القلع في ريف جبلة.
- **الحدود الزمانية:** القرن 5هـ/ 11م.

أولاً: مفهوم إدارة المواقع الأثرية.

تعد إدارة المواقع الأثرية عملية متعددة التخصصات، وتهدف إلى الحفاظ على القيم التاريخية والثقافية للموقع، وذلك من خلال التخطيط والبرمجة والتنفيذ، والمراقبة المستمرة، كما أن الإدارة ليست مجرد عمليات تنظيمية، بل ترتبط ارتباطاً جوهرياً بفهم القيم التاريخية والأصالة، والتفاعل مع المخاطر والتهديدات البيئية والبشرية.

ومن خلال ذلك يمكن تعريف إدارة المواقع الأثرية بأنها مجموعة السياسات والإجراءات العلمية والتنظيمية والقانونية التي تهدف إلى الحفاظ على المواقع ذات القيمة التاريخية والثقافية، وصونها وحمايتها من التدهور، والتلف، والتدمير أو الاستغلال غير المستدام، وذلك بهدف تقديمها للجمهور بطريقة مستدامة تضمن الحفاظ على قيمتها الثقافية والمعنوية للأجيال الحاضرة والمستقبلية. (ICOMOS، 2023، 26، 28، 41، 46، 112)؛ (Sullivan&Mackay, 2012AM,15, 16, 653, 653)؛ (ICROM, 1998, 1, 2).

ثانياً: أهمية إدارة المواقع الأثرية.

من خلال الاطلاع على المواثيق الدولية المعنية بحماية المعالم والمواقع التاريخية[1] يمكن إجمال أهمية الإدارة في نقاط عدة، أهمها:

1. الحفاظ على القيم التاريخية والثقافية للمواقع الأثرية.
2. التخطيط المتكامل طويل الأمد.
3. الإدارة كأداة للحماية من التهديدات الناتجة عن العوامل الطبيعية والبشرية.
4. تعزيز المشاركة المجتمعية لضمان التعاون وحماية المواقع.

[1]- سيرد ذكرها في الصفحة 7.

5. حماية التراث التاريخي والثقافي للأجيال القادمة.
6. التوثيق والتفسير العلمي للموقع لأنه يشكل مرجعاً للتدخلات المستقبلية.
7. إدارة السياحة الثقافية بشكل مستدام.
8. تحقيق التوازن بين الحفظ والاستخدام المستدام للمواقع.
9. تسهم في تعزيز الهوية الثقافية للمجتمعات المحلية، وتحقيق التنمية الاقتصادية.

(Sullivan&Mackay, 2012AM, 659, 660)؛ (ICROM, 1998, 26) (ICOMOS، 2023، 32، 33، 43، 48، 66، 67، 87، 114، 115، 116).

ثالثاً: أدوات إدارة المواقع الأثرية.

تعد إدارة المواقع الأثرية عنصراً أساسياً في حماية التراث الثقافي وضمان استدامته للأجيال القادمة، وتعتمد هذه الإدارة على مجموعة من الأدوات المتكاملة والتي تنظم عمليات الحفظ والتوثيق والمشاركة المجتمعية ضمن إطار مؤسسي وتشريعي متين، من أهمها:

1. خطة إدارة الموقع كونها وثيقة مرجعية تشمل الأهداف والاستراتيجيات اللازمة للحفاظ على الموقع واستخدامه، وتضمن التوازن بين الأصالة وتلبية الاحتياجات التعليمية والسياحية والتنموية للموقع.
2. التوثيق العلمي والمنهجي كونه أداة أساسية تشمل جمع وتحليل وتسجيل كل المعلومات المتاحة عن الموقع، وذلك من خلال استخدام التقنيات الحديثة مثل المسح ثلاثي الأبعاد، ونظم المعلومات الجغرافية (Gis).
3. تقييم الأثر على التراث وذلك لتقدير أثر المشاريع أو التدخلات المقترحة على القيمة التراثية لموقع معين قبل التنفيذ، وخاصةً المواقع ذات القيمة التاريخية والثقافية.
4. التشريعات والسياسات القانونية لضمان حماية الموقع من التعديات والتخريب.
5. إشراك المجتمعات المحلية في عمليات الحماية والإدارة وذلك لتحقيق إدارة فعالة ومستدامة للمواقع الأثرية.
6. برامج التعليم والتوعية لزيادة فهم الزوار والمجتمعات بأهمية الموقع وضرورة حمايته، وذلك من خلال برامج تعليمية وتثقيفية.
7. التقييم الدوري وإدارة المخاطر والطوارئ كونها تساعد على تعديل الخطة الإدارية بناءً على الواقع المتغير، إلى جانب وضع خطط للزلازل والحروب والحرائق...إلخ.

(ICOMOS، 2023، 14، 17، 28، 31، 32، 35، 50، 55، 66، 69، 112، 117).

من خلال ما سبق يمكن القول، أن إدارة المواقع الأثرية تتطلب توازناً بين الحفاظ على القيمة التاريخية والثقافية للموقع، وتلبية احتياجات المجتمع، مع ضمان استدامة هذا التراث للأجيال القادمة.

رابعاً: المعايير والمواثيق الدولية المعتمدة في إدارة وحماية المواقع الأثرية والسياحية.

تستند إدارة المواقع الأثرية ولا سيما المواقع ذات القيمة التاريخية والثقافية مثل قلعة المينقة إلى مجموعة من المواثيق والمعايير الدولية التي أرستها منظمات وهيئات عالمية متخصصة، أبرزها:

1. ميثاق البندقية (1964): للحفاظ على المعالم والمواقع وترميمها.

2. ميثاق بورا (2013): للأماكن ذات الدلالة التراثية.
3. ميثاق واشنطن (1987): للحفاظ على المدن والمناطق العمرانية التاريخية.
4. ميثاق (ICOMOS) (1990): لحماية وإدارة التراث الأثري.
5. وثيقة نارا (1994): حول الأصالة.
6. توجيهات صلالة (2017): توجيهات إرشادية لإدارة المواقع الأثرية العامة.
7. إعلان شي آن (2005): حول الحفاظ على محيط المنشآت والمواقع والمناطق التراثية.
8. ميثاق (ICOMOS) (2022): لتعزيز حماية التراث الثقافي والمرونة المجتمعية من خلال إدارة السياحة المسؤولة والمستدامة.
9. اتفاقية (UNESCO) (1972): لحماية التراث العالمي الثقافي.

(ICOMOS، 2023م، 8، 10، 26، 28، 36، 50، 66، 112)؛ (UNESCO، 1972، 4، 5).

خامساً: قلعة المينقة جغرافياً وتاريخياً وأثرياً أو معمارياً.

1. الموقع الجغرافي والاستراتيجي للقلعة:

تقع على بعد حوالي 35كم جنوب– شرق مدينة جبلة ضمن وادي القلع، وترتفع عن سطح البحر حوالي 630م، كما تشغل موقعاً مهماً على الجبال الساحلية المعروفة بـ (جبال البهرة) شمال وادي مجرى نهر الحسين المعروف حالياً بـ (وادي القلع) الذي يشكل الحد الطبيعي بين محافظتي اللاذقية وطرطوس، ويجاورها مجموعة من القرى التي تتميز بغناها بالمواقع الأثرية التي تعود إلى حقب تاريخية متنوعة، إضافةً إلى غناها بالموارد والعناصر المائية من ينابيع باردة كنبع العسل، والبصيرة، والمشيرفة، والقصيبة، والبعيدة، واستير، وظهر الشقيف، ووجود طواحين ومساقط مائية غزيرة، يضاف إلى ذلك احتواءها على واحدٍ من أجمل شلالات سورية وهو شلال وادي القلع الذي يقود إلى طريق مُعبد ملتوي ينتهي إلى جوف كهف مرتفع تنسدل من أعلاه مياه الشلال لتسقط على صخرة كبيرة مدببة شكلتها عوامل الطبيعة بشكل عشوائي ملفت، ومن هذه القرى قرية القلع نسبةً للوادي المعروف بقلاعه، وقرية المشتية، وقرية القطيلبية وهي تتبع إدارياً لناحية الدالية (خير بك، 2014م، 133)؛ (الورعة، 2013، 271).

تكتسب القلعة القوة والمناعة الطبيعية كونها تحتل هضبة صخرية محاطة من ثلاث جهات بالوديان من الشرق والغرب، ووادي مجرى نهر الحسين العميق من الجنوب، يضاف إلى ذلك ارتباطها بلسان إلى الجبال المجاورة يقطعه خندق بطول (50م) وعرض (10م) وعمق حوالي (10م) وسطياً لتأمين الحماية من الجهة الشمالية (خير بك، 2014، 133)؛ (حيدر، 2010، 155)؛ (صهيوني، 2011م، 412)، وهذا ما أكسبها سيطرة محكمة على المنطقة المحيطة بها.

صور ة رقم (1) صورة جوية لقلعة المينقة

المصدر: دائرة آثار جبلة

2. تسميتها ومن بناها:

عُرفت القلعة بمسميات عدة عبر التاريخ، حيث أطلق عليها اسم باستورار وهو أقدم اسم حملته، ثم مايكالا باللغة اللاتينية، وبعدها أطلق عليها اسم المينقة أو المنيقة، كما عُرفت بحصن المالغانس أو مليكاس في حقبة الحروب الصليبية، بينما تُعرف اليوم بقلعة المينقة أو قلعة وادي القلع، أو قلعة القصيبة في التسميات المحلية نسبةً إلى القريتين القريبتين منها.

لكن من خلال التدقيق والتمحيص في المصادر التاريخية لم يُعثر على هذه الأسماء التي عُرفت بها القلعة باستثناء (المينقة أو المنيقة)، حيث أشار ابن بطوطة في كتابه "تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار"، وذلك من خلال زيارته للمنطقة على أنها حصن بقوله: "فمررت بحصن المينقة"، وقد ضبط اسمه بفتح الميم وتسكين الياء وفتح النون والقاف، وقد ذكره ضمن حصون الدعوة الإسماعيلية (ابن بطوطة، 1996م، ج1، 286)، كما ورد ذكرها عند القلقشندي في كتابه "صبح الأعشى في صناعة الإنشاء"، على أنها إحدى نيابات قلاع الدعوة الإسماعيلية بقوله: "نيابة المينقة، وأصل نيابتها أمرة عشرة"، وأن هذه النيابات قد استقر فيها أجناد، وكان يولى فيها نائب طرابلس (القلقشندي، 1987م، ج4، 152-242).

يضاف إلى ذلك أن الباحث عبد الله الحلو يشير في كتابه "تحقيقات تاريخية لغوية في الأسماء الجغرافية السورية استناداً للجغرافيين العرب" على أن اللفظ الغالب على الاسم هو بتسبيق النون أي المنيقة، بينما كتبه الجغرافيون العرب المينقة، ولا يُستبعد أن يكون كلا اللفظين قد استخدما قديماً في آن واحد، فالاشتقاق آرامي- سرياني وللفظين مدلول واحد، ولكن الفرق هي أن اللفظة بتسبيق النون ليست صيغة أدبية وكانت على الغالب في اللهجة الآرامية الفلسطينية مِينيقا، بينما مينقة ترجع إلى اللفظة السريانية مَيْنَقْتَا التي حلت فيها أداة التعريف العربية محل ألف الآخر، واللفظة السريانية هي المرجحة، غير أنها في الحالتين تعني: المُرْضِعة (الحلو، 1999م، 535-536).

أما عن تاريخ بناء القلعة ومن بناها فقد أوردت الروايات التاريخية أن سكان المنطقة هم الذين قاموا ببنائها في القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي، غير أن البيزنطيين تمكنوا من الاستيلاء عليها سنة (423- 426هـ/1031-1034م)، وقد تبين

من خلال البحث والتدقيق في المصادر البيزنطية أنها تعود لتلك الحقبة، حيث أشارت المصادر إلى أن رجل يدعى نصر بن مشرف الروادفي تمكن من الاستيلاء على جبل الروراديف[1] (البلاذري، 1988م، ج1، 160–162) وعلى ما فيه من الضياع، فاستفحل أمره وعظمت شوكته وأصبح يشكل خطراً على البيزنطيين، وهذا ما دفع حاكم أنطاكية مايكل سبوندليس (Michael Spondelis) [2] (Skylitzes, 2010 A.D, 349- 359)؛ (الأنطاكي، 1990م، 412– 420) إلى أسر الروادفي الذي اتبع سياسة الدهاء من خلال ادعائه أنه حليف لهم، وتمكن من إقناعه بضرورة بناء قلعة منيعة في قرية تسمى المينقة وذلك بغرض الدفاع عن المناطق البيزنطية خاصةً أن هذا الموضع قريب من حصون عدة وبالتالي سيتمكن البيزنطيون من الاستيلاء على الجبل وامتلاكه، فوافق حاكم أنطاكية على ذلك وقرر بناء القلعة من تمويلهم ونفقاتها منهم وتعهد تزويد الروادفي بما يحتاج إليه من الآلات والعُدد والصناع والرجال، ومكافأة لنصر أصدر الإمبراطور رومانوس الثالث (RomanousIII) [3] (ابن العديم، 1996م، ج1، 241)؛ (Ostrogorsky, 1988 A.D, 284-287)؛ (نيكول، 2003م، 118) قراراً بترقيته لبطريق رومي، وعندما اكتمل بناء القلعة تم وضع 1000 جندي رومي لحمايتها وبالتالي أصبح نصر ذو نفوذ كبير في موقع منيع، غير أن نصر تراجع عن ميثاقه مع بيزنطة وظهر ذلك جلياً عندما أصبحت الظروف مناسبة له للتحرك وتنفيذ مخططه، فرفض تسليم القلعة لبيزنطة لا بل تخلص من الحامية البيزنطية وإضافةً إلى ما ورد فقد تمكن من الاستيلاء على قلعة بني قحطان التي تقع غرب المنطقة الوسطى لجبال اللاذقية في منطقة جبلة، فأرسل الإمبراطور رومانوس (RomanousIII) حاكم أنطاكية الجديد نيكيتاس (Niketas) [4] (Skylitzes, 2010 A.D, 361- 362)؛ (الأنطاكي، 1990، 420– 425) للقضاء على نصر والاستيلاء على قلعة المينقة، فتلاحقت الأحداث والمواقف وبعد محاولات عدة تمكن البيزنطيون من الاستيلاء عليها سنة (423هـ/1031م) بعد حصار دام ثلاثة عشر يوماً، وتمكن الروادفي من الفرار إلى أن قتل سنة (424هـ/1032م) وهو يحارب البيزنطيين بالقرب من طرابلس (Skylitzes, 2010 A.D, 358- 359- 361- 362) ؛ (الأنطاكي، 1990، 418– 419– 420– 421– 425– 426)، وهذا إن دل على شيء فهو يدل على أن القلعة بنيت في الحقبة البيزنطية.

3. الدور التاريخي للقلعة:

لابد من الإشارة إلى أن الروايات التاريخية التي ضمتها المصادر تناقضت في تاريخ بناء القلعة أو كانت غامضة ولم تشر إليها، لكن سير الأحداث يؤكد على أنها بنيت في الحقبة البيزنطية وربما سنة (421هـ/1030م)، ثم استولى البيزنطيون على القلعة سنة (423هـ/1031م) وبقيت تابعة لهم إلى أن استطاع رجال الإسماعيلية من السيطرة عليها سنة (546هـ/1151م)، حيث أرادوا التخلص من ظلم السلاجقة في الداخل وعدوان الصليبيين في الساحل، وكان قد تولى زعامتهم في هذه الحقبة بهرام بن موسى ثم

[1]– يقع في نواحي أنطاكية، ومن المرجح أنه أخذ هذا الاسم من عسكر الصوائف الذي أردف به عبد الملك بن مروان المسالح من أجل مراقبة الجراجمة في تلك النواحي، فسُموا بالروراديف، وأجرى على كل امرئ منهم ثمانية دنانير.

[2]– حاكم أنطاكية عينه الإمبراطور البيزنطي قسطنطين الثامن (constantineV111)، سنة (416هـ/1025م)، وتميز بقلة كفاءته العسكرية وافتقاره الحنكة السياسية والعسكرية، كما هزمه صالح بن مرداس سنة (418هـ/1027م)، وعزله الإمبراطور رومانوس الثالث (RomanousIII) سنة (422هـ/1030م).

[3]– ينتمي إلى عائلة ذات مستوى رفيع في الدولة البيزنطية، تولى محافظاً للقسطنطينية سنة (419هـ/1028م)، وفي العام نفسه تزوج من زوي (Zoe) ابنة الإمبراطور قسطنطين الثامن (constantineV111)، ثم استلم عرش الإمبراطورية، وعمل على إفساد اصلاحات أسلافه ولا سيما على الصعيد الاقتصادي، كما اتسم بالغرور والقسوة في بداية حكمه، واستطاع تحقيق انتصارات على أعداء الإمبراطورية لكنه سرعان ما تعرض للهزائم على يد حاكم حلب سنة (422هـ/1030م)، وبعدها تعرض إلى اغتيال سنة (424هـ/1032م) على يد زوجته أدى إلى وفاته.

[4]– حاكم أنطاكية عينه الإمبراطور رومانوس الثالث (RomanousIII) سنة (422هـ/1030م)، وحصل على ألقاب عدة الأباطرة البيزنطيين، كما استولى على حصون عدة من بني غناج، واستطاع سنة (424هـ/1032م) من الاستيلاء على قلعة المينقة وأسر زوجة الروادفي وأولاده، وكافأه رومانوس على نجاحاته العسكرية بمنحه الكثير من الهدايا والألقاب.

شهاب الدين أبو الفرج المعروف بـ الشيخ أبي محمد[1] (لباد، 1962م، 52)؛ (خضور، 2000م، 224-225)، وبعده استلم الزعامة سنان راشد الدين[2] (ابن خلكان، 1994م، ج5، 185)؛ (الذهبي، 2006م، ج15، 361-362)؛ (الصفدي، 2000، ج15، 283-284) المعروف بـ شيخ الجبل الذي سار على سياسة تنطوي على الاكتفاء بالمساحة الجغرافية التي يسيطر عليها، والعمل على تقويتها وتحصينها تحصيناً جيداً، وظهر ذلك واضحاً عندما زحف نور الدين محمود الزنكي نحو بلاد البهرة –الجبال الساحلية- أكثر من مرة بين (523-564هـ/1128-1168م) دون أن يستطيع الاستيلاء عليها (خير بك، 2014م، 134)؛ (عميري، 1995م، 298- 299- 309)، وهذا يعني أن قلعة المينقة بقيت بيد الإسماعيليين في الحقبة الزنكية، وهنا السؤال المطروح وهو هل استمرت السيطرة الإسماعيلية على القلعة في الحقبة الأيوبية أم أن الأمر قد تغير؟

من الواضح استمرار بقاء هذه القلعة بيدهم في هذه الحقبة أيضاً، وذلك بسبب هدنة الصلح التي عقدت بين الإسماعيليين والأيوبيين بزعامة صلاح الدين الأيوبي وبوساطة شهاب الدين الحارمي[3] (ابن الأثير، 1997م، ج9، 423)؛ (الذهبي، 2003م، ج12، 531)؛ (ابن كثير، 1988م، ج12، 367) أمير حماه وخال صلاح سنة (572هـ/1176م) (ابن الأثير، 1997م، ج9، 423)؛ (لويس، 2006، 168)، والسبب في ذلك أن شيخ الجبل حاول مرات عدة اغتيال صلاح الدين فعزم هذا الأخير على الثأر منه فقرر محاصرة عاصمة قلاعهم وهي قلعة مصياف سنة (572هـ/1176م)، لكن محاولته باءت بالإخفاق، وهنا شعر صلاح الدين أن شيخ الجبل قوي الشكيمة، شجاعاً لا يهاب التهديد ولا يخشى الوعيد، تحميه قلاعه وتصونه جباله المنيعة، وتحرسه فدائيته المروعة، فلا سبيل إلى إرغامه بالقوة، ولا أمل بقهره في جباله الشامخة، ولا يأمن على جيشه في الدخول إلى تلك الجبال، يضاف إلى ذلك أنه لا شيء يمنع سنان من التعاون مع الصليبيين أو أي جهة أخرى ضده، لذلك قرر مهادنته والتحالف معه لأن تلك القلاع ستشكل حاجزاً منيعاً يرد عن المنطقة اعتداءات الصليبيين ويدفع خطرهم (ابن الأثير، ج9، 407- 408، ج9، 423)؛ (لباد، 1962م، 100- 101).

وفيما يبدو أن هذه الهدنة أدت إلى حدوث منازعات عدة بين الإسماعيليين والصلبيين، غير أن الصليبيين استطاعوا انتزاعها من يد الإسماعيليين وسيطر عليها فرسان الاسبتارية سنة (582هـ/1186م) (حيدر، 2006م، 154)؛ (الورعة، 2013م، 272) وبقيت بيدهم إلى أن تمكن صلاح الدين من الانتصار على الصليبيين في معركة حطين سنة (583هـ/1187م)، وهنا عادت هذه القلعة إلى حكم الإسماعيليين، وتتابع سير الأحداث إلى أن ظهر المغول على مسرح الأحداث السياسية والعسكرية في عصر سيطرة المماليك وسقطت أربع قلاع من قلاع الدعوة الإسماعيلية وهي (مصياف، القدموس، الخوابي، الكهف) بيد هولاكو سنة (658هـ/1259م)، ثم تمكن الإسماعيليين من استرجاعها بعد انتصار الظاهر بيبرس على المغول في معركة عين جالوت سنة (658هـ/1259م)، الذي أبقى هذه القلاع ومن ضمنها المينقة بأيدي الإسماعيلية ولكن ليس حباً لهم وإنما الاستفادة منهم في تحقيق هدفه بطرد بقايا الفرنجة الصليبيين، وبعد تحقيق هدفه تمكن في سنة (671هـ/1272م) من الاستيلاء على جميع قلاعهم وتشريد زعمائهم ونفي أمرائهم وأصبحت تحت نفوذه تدفع له الجزية سنوياً (ابن الأثير، 1997م، ج10، 48- 49- 50)؛ (ابن

---

[1]- **بهرام بن موسى وشهاب الدين:** من دعاة الاسماعيلية وكلاهما جعل من قلعة مصياف عاصمة لهم لأهمية موقعها، فأصبحت مركزاً لنشر الدعوة، وتدريب الفدائية، وعقد المؤتمرات السياسية ووضع الخطط الحربية للدفاع والهجوم، وكان لبهرام دور مهم في تثبيت الوجود النزاري في شمال وجنوب سورية، وشهاب الدين كان يُعرف بأبي محمد المينقي وقرب إليه سنان راشد الدين.

[2]- أبو الحسن سنان بن سلمان بن محمد البصري، صاحب الدعوة النزارية، أصله من البصرة، انتقل إلى الشام في أيام السلطان نور الدين محمود زنكي، واستولى على قلاع عدة في الشام، وصالحه صلاح الدين الأيوبي، توفي سنة (588هـ/1192م).

[3]- محمود بن تتش شهاب الدين الحارمي، خال صلاح الدين الأيوبي، وكان أمير حماه ودخل في الصلح بين الإسماعيليين وصلاح سنة (572هـ/1176م)، وكان من الأمراء الشجعان، واختلف في سنة وفاته فقيل سنة (573هـ/1177م) وقيل سنة (574هـ/1178م).

كثير، 1988م، ج13، 233- 253- 255)؛ (المقريزي، 1997م، ج1، 516)؛ (خير بك، 2014، 134)؛ (لويس، 2006، 177- 179)؛ (عميري، 1995م، 310).

لكن فيما يبدو أن وضع قلاع الدعوة الإسماعيلية ومن ضمنها قلعة المينقة لم تختلف في أيام حكم أسرة قلاوون عما كانت عليه أيام حكم الظاهر بيبرس فقد كانت خاضعة لشروط الهدنة التي عقدت بين المنصور قلاوون والاسبتارية وإمارة طرابلس سنة (680هـ/1281م)، (ابن كثير، 1988م، ج13، 293)؛ (خير بك، 2014م، 134)، أي أنها بقيت تحت إشراف السلطان قلاوون ومن جاء بعده وذلك من أجل الاستفادة منهم في الانتقام من أعدائهم.

أما في الحقبة العثمانية فتأرجحت السيطرة على القلعة ما بين الإسماعيلية تارة والعثمانيين تارةً أخرى، واستمرت بيدهم إلى أيام السلطان عبد المجيد الأول حيث هُجرت القلعة ويعود ذلك إلى أن الإسماعيليين طلبوا بقيادة أحد أمرائهم اسماعيل بن محمد بن سليمان[1] (دفتري، 2012م، 798)؛ (أمين، 1983م، 151-156-157) إعادة إعمار سلمية فوافق السلطان على طلبهم، وأصدر فرمان بذلك وكان ذلك بين (1260-1270هـ/1844-1853م) ومنذ ذلك التاريخ هُجرت قلعة المينقة وبقيت كذلك حتى بداية الاحتلال الفرنسي لمنطقة الساحل السوري سنة (1337هـ/1918م)، فتحولت القلعة إلى معقل للثوار يغيرون منها على القوات الفرنسية إلى أن تم تحرير البلاد من الفرنسيين سنة (1946م)، فهُجرت القلعة مرة أخرى وطواها النسيان إلى أن شرعت المديرية العامة للآثار والمتاحف سنة (2000م) بإعادة الاهتمام بها من أجل تسجيلها كإحدى المواقع الأثرية في سورية (دفتري، 2012م، 798)؛ (خير بك، 2014، 135).

4. الوصف المعماري للقلعة:

تشغل القلعة مساحة (8650 م^2)، ويبلغ طول أسوارها (520) متراً طولياً، وتأخذ شكلاً مستطيلاً يتجه من الشمال الشرقي إلى الجنوب الغربي، وما هو إلا نتيجة بناء السور بهندسة رائعة متناغمة مع الطبيعة ومتماشية مع الحواف الصخرية للهضبة، من الحجارة المتوسطة والصغيرة وهذا يدل على أنها بنيت في الحقبة البيزنطية، حيث تم الاستفادة من التضاريس الطبيعية في العمارة، يضاف إلى ذلك أنه تم بناء سور خارجي ملاصق للسور الأصلي للقلعة تتراوح مساحته من متر إلى ثلاثة أمتار وهذا أدى إلى طمس المعالم الأصلية للقلعة ويعود السبب في ذلك إلى أن المدافعين عن القلعة بعد تعرضهم للهجمات من الأعداء، كانوا يقومون بتحصينها بالسرعة القصوى، لذلك وجدوا أن الحل الأنسب والأسرع لهم هو بناء هذا السور دون الحاجة إلى الخوض في الترميمات وما تحتاج إليه من جهد ووقت، ولهذا السبب لا يوجد مدخل صريح للقلعة أو بداية تصلح كمدخل ما عدا مكان واحد وهي فجوة في الجدار الغربي للسور، وعلى الرغم مما عانته القلعة من إهمال وتخريب وأعمال استصلاح لسطحها إلا أنه يلاحظ وجود عدد من الأقبية ومعظمها في حالة معمارية جيدة لولا أن تطالها أيادي التخريب ردماً وحفراً في جدرانها بحثاً عن كنوز فيها، لكنها في المقابل تعاني من الاهمال وانعدام الصيانة والترميم، وقد تم توثيق خمسة أقبية منها مع التشكيك بوجود أقبية أخرى، ومن الواضح أن بعض هذه الأقبية كان يستخدم اسطبل من خلال وجود مرابط للخيل فيها، والبعض الآخر غير معروف وظيفته ويحتاج إلى إزالة الردميات والتنقيب لربطه مع غيره ومعرفة وظيفته (خير بك، 2014م، 135)؛ (الورعة، 2013م، 272)؛ (حيدر، 2010م، 155).

[1]- أمير نزاري تمكن من إقامة سلطته على القسم الأكبر من الجماعة النزارية في سورية، إضافةً إلى كسب صداقة العثمانيين زمن السلطان عبد المجيد الأول، وعزم على جمع النزاريين في بلدة سلمية، حيث قدم طلباً للسلطان العثماني للسماح لهم بإعادة إعمار سلمية فتم له ذلك.

كما تميزت القلعة بمجموعة من العناصر المعمارية والتي تُعد رغم بدائيتها مميزة لها عن القلاع الأخرى وظهر ذلك واضحاً من خلال النوافذ ومرامي السهام والأقواس والتي تم معالجتها بأبسط الطرق وأسرعها دون التكلف بالبناء لأن الغاية الأساسية هي تأمين الحماية ولو على حساب الدقة في البناء والمعالجة الجيدة له (خير بك، 2014م، 137)؛ (صهيوني، 2011م، 412).

أما المخطط العام للقلعة فهو يشبه إلى حد كبير المخطط العام لقلعة صلاح الدين رغم الفرق الكبير بالحجم، ولكن ما يميزها أبراجها حيث يلاحظ وجود أربع أبراج مع الاعتقاد بوجود أبراج أخرى قد تهدمت بشكل جزئي أو كلي وسيتم معرفة ذلك بعد استكمال دراستها بشكل دقيق، ولقد استخدم بُناة القلعة مواد البناء التقليدية المستخدمة في الساحل كالحجر الكلسي القابل للقص والملاط (المونة) الذي يمتاز بالمتانة والتماسك، والطينة، ومن المنشآت الداخلية للقلعة مرابط الخيل، خزان ماء، اسطبلات، جب الدم أو السجن، السلالم التي تؤدي إلى الطابق الأول، السرداب، يضاف إلى ذلك بعض الآثار والمعالم داخل القلعة وما حولها والتي لم تُكتشف بعد (خير بك، 2014م، 137)؛ (صهيوني، 2011م، 412).

صورة رقم (2) مخطط قلعة المينقة

المصدر: دائرة آثار جبلة

تشير الصورة رقم (2) إلى تقسيم المنطقة المحيطة بالقلعة إلى 3 مستويات:

- الوجيبة الأولى: ممنوع البناء تماماً، أي منطقة عازلة لحماية القلعة من التعديات.
- الوجيبة الثانية: مسموح البناء ولكن بشرط ارتفاع منسوب الطريق باستخدام الحجر الأصغر (مواد بناء تقليدية).
- الوجيبة الثالثة: مسموح البناء بشرط الاقتصار على طابق واحد فقط.

الهدف من ذلك الحفاظ على المنظر التاريخي للقلعة، ومنع التعديات، والحفاظ على الطابع العمراني الموائم للموقع الأثري، إلى جانب تحقيق التوازن بين احتياجات التطوير العمراني، وحماية التراث الثقافي، علماً أن هذه الضوابط نموذجية في المناطق المحيطة بالمواقع الأثرية في سورية مثل قلعة دمشق وحلب، حيث تُفرض قيود لمنع التشويه البصري أو الهدم غير القانوني.

سادساً: خطة مقترحة لإدارة قلعة المينقة سياحياً:

تعد قلعة المينقة من المواقع التراثية المهمة في ريف جبلة، وتمثل فرصة واعدة للتنمية السياحية المستدامة، ومن هذا المنطلق سعى الباحث إلى اقتراح خطة لإدارتها سياحياً وفق منهجية علمية تراعي الخصوصية التاريخية والثقافية للمكان ضمن أبع محاور رئيسة على النحو التالي:

1. الأهداف العامة للخطة: تركز على إبراز القيمة التاريخية والثقافية للقلعة وتنميتها كوجهة سياحية.
2. تحليل (Swot): لتحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات المحيطة بالموقع.
3. المراحل التمهيدية لخطة الإدارة: وتشمل استكمال أعمال التنقيب والترميم، وخطة الحفظ والحماية.
4. خطة الإدارة السياحية: تهدف إلى تحقيق الاستدامة وتعزيز دمج القلعة في المسارات السياحية والمحلية.

1. الأهداف العامة للخطة.

أ. الحفاظ على القلعة كتراث تاريخي وثقافي من خلال حمايتها من التدهور الطبيعي والبشري.

ب. استكمال الكشف عن البنية الأصلية للقلعة من خلال التنقيب المنهجي.

ج. ترميم العناصر المعمارية المهددة بالانهيار.

د. توثيق المراحل المعمارية المختلفة، وتحديد التسلسل الزمني للبناء والاستخدام.

هـ. تحقيق الاستفادة الاقتصادية من الموقع عبر تطوير السياحة المستدامة.

و. تأهيل الموقع لاستقبال الزوار المحليين والدوليين.

ز. ربط الموقع بالمجتمع المحلي وتعزيز هويته من خلال رفع الوعي العام بأهمية القلعة الثقافية والتاريخية.

2. تحليل Sowt:

استخدم الباحث تحليل Sowt كأداة استراتيجية منهجية في إعداد الخطة المقترحة لإدارة قلعة المينقة، نظراً لما يتمتع به من كفاءة عالية في تشخيص الواقع وتحليل بيئة الموقع التراثي داخلياً وخارجياً، حيث يُعنى هذا الأسلوب برصد نقاط القوة والضعف الكامنة في القلعة، إلى جانب الفرص المتاحة والتهديدات المحتملة، مما يجعله ملائماً لطبيعة البحث التي تتطلب تكاملاً بين المعطى التاريخي والرؤية التنموية، كما تكمن جدوى هذا التحليل في قدرته على تقديم تصور شامل يدعم اتخاذ القرار وإعداد خطط مستدامة قابلة للتنفيذ، وقد تم جمع البيانات اللازمة عن القلعة من خلال مراجعة بعض المصادر التاريخية والمراجع المتوفرة ذات الصلة. (حيدر، 2010)؛ (خير بك، 2014)؛ (خضور، 2000)؛ (صهيوني، 2011)؛ (الورعة، 2013).

الجدول رقم (1) تحليل (SOWT)

1. نقاط القوة : (Strengths)	2. نقاط الضعف: (Weaknesses)
• القيمة التاريخية والأثرية المهمة، حيث تمثل جزءاً مهماً من التراث الثقافي والمعماري السوري. • الموقع الجغرافي والاستراتيجي كونها تقع في منطقة مرتفعة، وتشرف على مجموعة من القرى ذات الطبيعة الجميلة مشكلةً لوحة فريدة الجمال تتخللها الينابيع والشلالات المائية المتدفقة مما يعطي مشهداً بيئياً وتراثياً وطبيعياً، ويوفر فرصة للسياح والزوار للاستمتاع بجمال الطبيعة الأخاذ وعبق التاريخ القديم.	• إنشائياً: o عدم استكمال أعمال التنقيب الأثري في القلعة، مما يعيق الفهم الشامل لتاريخها وتطورها المعماري. o يوجد تآكل واضح في الجدران والأسوار والأبراج، وغياب أعمال الصيانة والترميم الدوري، إضافةً إلى تعرض أجزاء من القلعة لأحوال الجو. o أراضي القلعة مقسمة ومزروعة بأشجار الزيتون من قبل

• الطابع المعماري الفريد لأنها تحتفظ ببقايا معمارية من حقب تاريخية متعددة تعكس فنون العمارة القديمة. • وجودها في منطقة غنية بالمواقع الأثرية التي تعود إلى حقب تاريخية مختلفة (معاصر حجرية، باطوس حجري، حمامات، طواحين مائية رومانية، قنوات ري منحوتة في الصخر، أجران ماء، نواويس صخرية). • القلعة مزودة بلوحة الكترونية (QR)، تحتوي على كود يمكن من خلاله الحصول على معلومات عن القلعة بواسطة الأجهزة الخلوية.	سكان المنطقة، ويتوضع بالقرب من جدران القلعة خزانات لتجميع المياه ويستخدمها المزارعون في سقاية مزروعاتهم. o عدم وجود مدخل صريح للقلعة أو بوابة تصلح كمدخل لها. o وظائف بعض الأقبية غير معروفة، وتحتاج إلى تنقيب، إضافةً إلى تعرضها للردم وأعمال حفر غير منظمة بحثاً عن كنوز يحكى أنها موجودة هناك. o تعرض القلعة لأضرار نتيجة الزلزال الذي ضرب المنطقة سنة 2023 مما أدى إلى ظهور تشققات في بعض أجزائها. • الوصول إلى الموقع: o أغلب الطرق المؤدية إلى القلعة وعرة ومتدهورة، وبعضها ترابي، كما أنها ضيقة. o عدم وجود لوحات إرشادية كافية. • الخدمات والبنية التحتية: o لا يوجد مركز زوار أو مرافق خدمية (دورات مياه، استراحة، فنادق، منتزهات). o عدم وجود نقاط بيع أو محطات إعلامية للقلعة. • الترويج السياحي للقلعة: o ضعف الترويج الإعلامي والسياحي للقلعة على المستويين المحلي والدولي، مما يؤدي إلى قلة الوعي بأهميتها التاريخية والأثرية. o عدم وجود مواد ترويجية (كتيبات، معارض، وسائط رقمية)، وهذا يؤثر سلباً على جاذبيتها للزوار. o غياب إدراج القلعة ضمن المسارات السياحية والثقافية، وهذا يحد من فرص استثمارها في السياحة التراثية. o لا توجد منصات رقمية (موقع الكتروني، تطبيقات ذكية) للتعريف بالقلعة.

3. **الفرص: (Opportunities)**	4. **التهديدات: (Threats)**
• السياحة المستدامة: حيث أن الاتجاه العالمي نحو السياحة المستدامة والبيئية يمثل فرصة لإمكانية دمج القلعة ضمن برامج سياحية بيئية وثقافية. • امكانية استكمال أعمال التنقيب الأثري في القلعة لاكتشاف عناصر معمارية أو لقى مادية تسهم في إثراء المعرفة بتاريخ القلعة، ويؤثر على دقة الترميم.	• الظروف الأمنية والسياسية غير مستقرة تعيق تنفيذ مشاريع طويلة الأمد وتمنع تدفق الزوار. • التغيرات المناخية تؤثر سلباً على البنية الحجرية والمكونات المعمارية، إلى جانب تعرض القلعة للزلازل وعوامل التعرية الطبيعية (رياح، أمطار) بسبب عدم وجود أنظمة حماية. • الزحف العمراني العشوائي يشكل خطراً على محيط القلعة،

• التمويل الخارجي أو شراكات دولية: يمكن استقطاب دعم من منظمات دولية معنية بالتراث مثل اليونسكو (Unesco)، وشبكة الآغاخان للتنمية (AKDN). • امكانية دمج القلعة ضمن مسارات سياحية أوسع وخاصةً أن القلعة تقع على مسار القلاع السياحية (قلعة صلاح الدين، قلعة المهالبة، بني قحطان، المينقة، وصولاً إلى بحيرة السن)، وهو مسار سياحي رائد يتم دراسة وتدقيق كل مقطع منه، وذلك لكي يصبح هذا المسار مالكاً لكل مقومات الجذب السياحي من سياحة بيئية (محمية الشوح والأرز، القرى التراثية التي تعمل مديرية السياحة في جبلة ووزارة السياحة على إطلاق مشروع القرى الحالمة والتراثية التي تقدم الموروث الغذائي في الساحل السوري كمنطقة الرامات في بيت ياشوط، ومنطقة وادي القلع قرب قلعة المينقة)، وسياحة التأمل ليصبح هذا المسار مقصداً سياحياً ريفياً يؤدي إلى التنمية السياحية والاقتصادية لسكان المنطقة، لذلك لابد من فتح القلعة للزيارة حتى توضع على مسار القلاع، إضافةً إلى امكانية جمعها مع مواقع أثرية مثل قلاع الإسماعيلية في سورية لإنشاء مسار سياحي متكامل. • توفر كوادر محلية متخصصة في التاريخ والآثار مما يسهل تقييم الأضرار وتحديد الاحتياجات اللازمة لتنفيذ برامج الترميم والتأهيل بالتعاون مع المجتمع المحلي. • الرقمنة والتقنيات الحديثة: مثل توثيق ثلاثي الأبعاد والتجارب الافتراضية. • مشاركة المجتمع المحلي: الأنشطة السياحية والخدمية.	وتشوه المنظر العام. • النهب والتخريب في ظل غياب الحراسة الكافية. • نقص التمويل اللازم للترميم والحفاظ. • المنافسة مع مواقع أثرية أخرى، حيث توجد قلاع سياحية أخرى ذات بنية تحتية أفضل قد يصرف الانتباه عن قلعة المينقة.

بالاعتماد على نتائج تحليل (SWOT) سيتم بناء الخطة المقترحة لإدارة قلعة المينقة سياحياً، حيث يوفر هذا التحليل فهماً متكاملاً لعناصر القوة والضعف الكامنة في الموقع، إضافةً إلى الفرص المتاحة والتهديدات المحتملة التي قد تواجه عمليات التأهيل والترويج، ويسهم هذا الإطار التحليلي في توجيه القرارات الاستراتيجية ضمن الخطة بما يضمن واقعية الأهداف وفعالية التدخلات.

3. المراحل التمهيدية لخطة الإدارة:

قبل الشروع في أي خطة لإدارة الموقع الأثري كقلعة المينقة، لابد من استكمال أعمال التنقيب والترميم ووضع خطة للحفظ والحماية، وذلك بوصفها مراحل تأسيسية لا غنى عنها لضمان القيم التاريخية والأثرية للموقع من جهة، ولتهيئته لاستقبال الزوار بطريقة آمنة ومستدامة.

أ. مرحلة التوثيق:

قبل أي تدخل مادي في الموقع مثل (الحفر)، لابد من توثيق الحالة الراهنة بدقة (صور، خرائط، أوصاف، رسومات)، لأن من خلاله يمكن تحديد أهم النقاط والعناصر المعمارية التي تستحق التنقيب الدقيق، وبالتالي يجعل العمل أكثر كفاءة، إضافةً لذلك يعد التوثيق بعد التنقيب أيضاً ضرورة علمية لتوثيق المكتشفات وسياقاتها الطبقية، وضمان الدقة العلمية والحفاظ على التسلسل الزمني والمعرفي للموقع.

ب. مرحلة استكمال أعمال التنقيب في الموقع:

الهدف هو تبيان الكتلة أو البنية المعمارية للموقع، إضافةً إلى تحديد حدوده بشكل دقيق من أجل الكشف عن المعالم والمكونات التاريخية للموقع مما يتيح إعداد خطة ترميم مستندة إلى معطيات أثرية موثوقة، ويشترط أن تنفذ وفق منهج علمي دقيق وتحت إشراف خبراء ومختصين، إلى جانب إعادة التواصل مع البعثات التي كانت تقوم بأعمال التنقيب في الموقع.

ج. مرحلة الترميم:

تهدف إلى ترميم القلعة وإعادتها إلى ما كانت عليه باستخدام مواد أولية مماثلة لتلك التي استخدمت في بنائها الأصلي، إلى جانب الحفاظ على الطابع الأثري دون استخدام تغيرات جوهرية، مع الالتزام بإعادة تأهيلها وفق المخطط المعماري الأصلي لها، وبما يتوافق مع المعايير والمواثيق الدولية المعتمدة في مجال ترميم وصون المباني الأثرية، لضمان التوازن بين الحفاظ على الطابع الأثري وإمكانية الاستخدام المستقبلي.

د. مرحلة الحفظ والحماية:

1. تدعيم الجدران المهددة بالانهيار باستخدام دعائم خشبية أو معدنية.
2. تصريف المياه لمنع تجمعها حول الأساسات.
3. إزالة التعديات البشرية مثل نقل الخزانات والمزروعات العشوائية خارج حدود الموقع الأثري بالتنسيق مع المجتمع المحلي.
4. تنظيف الأحجار من النباتات والرواسب البيئية باستخدام وسائل غير كاشطة مثل (التنظيف الجاف أو البخاخات الهوائية الخفيفة).
5. الحد من تأثير التغيرات المناخية من خلال مراقبة دورية للعوامل الطبيعية المؤثرة.
6. إشراك المجتمع المحلي من خلال إقامة ورش تعريفية موجهة لسكان المنطقة، لشرح أهمية الموقع وضرورة الحفاظ عليه، إلى جانب تدريب متطوعين محليين للمشاركة في أعمال الحراسة والمراقبة والصيانة الدورية.
7. تطبيق خطة صيانة وقائية منتظمة بناءً على نتائج المراقبة.
8. تفعيل الإطار القانوني لحماية الموقع:

أ. فرض عقوبات رادعة بحق المعتدين أو المخالفين وفق قانون الآثار السوري.

ب. إدراج القلعة على قائمة التراث العالمي من خلال إعداد ملف ترشيح شامل يتضمن توثيقاً دقيقاً لقيمتها التاريخية والثقافية، وخطة متكاملة للحفظ والإدارة، إضافةً إلى إثبات تميزها العالمي وذلك من خلال التعاون بين الجهات المختصة في سورية والمنظمات الدولية المعنية بالتراث الثقافي.

4. خطة الإدارة السياحية.

أ. البنية التحتية:

1. تمهيد الطريق إلى القلعة وتوفير مواقف للسيارات.
2. إنشاء مركز زوار يقدم محتوى معرفي عبر وسائط مرئية ومسموعة، يحتوي على صالة عرض تاريخية، ونماذج ثلاثية الأبعاد، ومتجر هدايا تذكارية.
3. تزويد الزوار بخرائط ورقية ورقمية توضح المسار والموقع الجغرافي والتاريخي.
4. بناء مرافق خدمية متكاملة (كافيتريا، دورات مياه، نقاط مراقبة).
5. إعداد ممرات ومسارات داخلية للزيارة تضمن حماية العناصر الأثرية.

ب. النشاطات السياحية:

1. جولات سياحية موجهة بمرافقة مرشدين محترفين وتشمل القلعة وما حولها.
2. عروض إسقاط ضوئي على أسوار القلعة تحكي تاريخها.
3. مسارات آمنة ومظللة للسير على الأقدام لزيارة شلالات وادي القلع والينابيع القريبة منها والغابات الخضراء المحيطة بالقلعة للاستمتاع بالطبيعة، بالإضافة إلى ذلك مسارات للدراجات الهوائية.
4. تم إدراج قلعة المينقة ضمن مسار القلاع السياحية الذي أقرته وزارة السياحة والجهات المعنية، ولا يزال قيد الدراسة، لذلك لابد من تنفيذه كونه يتضمن أنواع متعددة للسياحة من البيئية إلى الريفية إلى التأمل و سياحة الأثار والتاريخ والتراث بما ينعكس على تحقيق تنمية مستدامة للمجتمع المحلي.

ج. المحتوى التفاعلي:

1. إنشاء مجسم ثلاثي الأبعاد أو رسوم تفاعلية توضح كيف كانت القلعة في الحقبة الزمنية التي شهدت فيها أوج ازدهارها من الناحية المعمارية والعسكرية.
2. تطبيق إلكتروني يعرض القلعة عبر تقنية الواقع المعزز، مثل (Ancient Rome 3D)، الذي يتيح للزائرين في مدينة روما توجيه هواتفهم نحو الأطلال والآثار ليشاهدوا أمامهم إعادة بناء رقمية للمباني الرومانية القديمة كما كانت قبل آلاف السنين، كما يُظهر المجسم مع شرح صوتي وتاريخي حول كل معلم.
3. إضافةً إلى تطبيق (Time Looper)، حيث يستخدمه الزوار في مواقع مثل سور الصين العظيم أو الكولوسيوم، حيث يمكنهم عبر الكاميرات أن يشاهدوا مشاهد تاريخية معاد تصورها، مثل حشود المقاتلين أو المعارك الكبرى.
4. لوحات توضيحية وإرشادية بلغات متعددة (عربية، انكليزية).

د. خطة الترويج والتسويق.

1. إعداد فيلم وثائقي قصير عن القلعة وما حولها من مواقع سياحية أخرى، وتصميم مسار سياحي يشمل القلعة.
2. تصميم موقع الكتروني خاص بقلعة المينقة، يعرض تاريخها وصورها وأنشطتها، مع توفير جولات افتراضية ومعلومات للزوار، ليكون منصة تسهم في جذب المهتمين بالتراث والسياحة، وتعزيز حضور القلعة الكترونياً.
3. تحديث اللوحة الإلكترونية (QR) الموجودة حالياً، بالإضافة إلى تضمين نسخة رقمية منها على الموقع الإلكتروني الخاص بالقلعة، وذلك لتمكين الزوار من الوصول السريع للمعلومات عبر أجهزتهم المحمولة.
4. تصميم شعار وهوية بصرية للقلعة.
5. تنظيم مهرجانات سنوية مستوحاة من التاريخ الإسلامي والبيزنطي.

6. تنظيم فعاليات موسمية (مهرجان تراثي، يوم مفتوح، عروض فنية ومحلية)، إضافةً إلى فعالية يوم السياحة العالمي التي أقيمت فيها سنة 2017م، إلى جانب عروض فلكلورية.
7. شراكات مع وكالات السفر المحلية والدولية.
8. التعاون مع المدارس والجامعات للرحلات التثقيفية.

هـ. إشراك المجتمع المحلي.

1. تنظيم ورش عمل للشباب حول تاريخ القلعة وتراثها.
2. إشراك المجتمع المحلي في أعمال الصيانة والترميم، والضيافة السياحية، وتقديم الخدمات الإرشادية.
3. بيع منتجات يدوية وتراثية داخل مركز الزوار، مثل تشجيع النساء على بيع منتجات يدوية وتراثية للزوار (صابون، تطريز، معجنات محلية).
4. إشراك المجتمع المحلي في تنظيم الفعاليات السنوية.
5. إنشاء أكواخ خشبية بيئية صغيرة (نزل ريفية) خارج محيط القلعة ودمجها في الطبيعة دون تشويه المنظر العام، بهدف دعم السياحة الثقافية والبيئية، وتعزيز استدامة الموقع من خلال إشراك المجتمع المحلي.

و. خطة التمويل والشراكات.

1. تقديم المشروع إلى وزارة السياحة والثقافة لدعمه كموقع تراثي.
2. منظمة اليونسكو (UNESCO).
3. شبكة الآغا خان للتنمية (AKDN).
4. إتاحة استثمارات خاصة لإنشاء خدمات سياحية قرب القلعة (نُزل صغير، مطعم تقليدي، فندق).
5. توفير فرص رعاية للقطاع الخاص والشركات الوطنية تدعم القلعة مقابل حملات ترويجية.

ز. آلية التقييم والمتابعة.

1. إنشاء لجنة دائمة لإدارة الموقع تضم خبراء آثار ومهندسين ومسؤولين محليين.
2. تقارير فصلية عن تقديم أعمال الترميم والترويج.
3. استبيانات دورية لقياس رضا الزوار.
4. استخدام مؤشرات أداء (عدد الزوار، الدخل، نسبة الترميم المنجز).
5. مراجعة سنوية للخطة بناءً على المتغيرات والاحتياجات وتعديلها حسب الحاجة.
6. تطوير الخدمات بناءً على ملاحظات الزوار (استطلاعات الرأي)، إلى جانب تحديث الوسائل التكنولوجية مثل التطبيقات الذكية.

ح. الجدول الزمني المقترح (4 سنوات):

يعد الجدول الزمني أحد الأسس الجوهرية في تخطيط مشاريع ترميم وإدارة المواقع الأثرية، حيث يبنى على أسس منهجية يأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل مرحلة ومتطلباتها التنفيذية، لذلك تم تحديد الفترات الزمنية لكل مرحلة في هذه الخطة المقترحة وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (2)

المرحلة	النشاطات	المدة
1	توثيق رقمي، تشكيل لجنة إشراف	3 أشهر
2	التنقيب والترميم الأولي	9 أشهر
3	تطوير البنية التحتية والمرافق	سنتين
4	التسويق، التدريب، إشراك المجتمع	سنة
5	التقييم وتحسين الأداء	مستمر

المصدر: إعداد الباحث

يشير إلى مقترح تخصيص مدة ثلاثة أشهر للمرحلة الأولى كونها مرحلة تأسيسية تنظيمية لا تتطلب وقتاً طويلاً، بل تركز على استكمال الاجراءات الإدارية وبناء الإطار المؤسسي للخطة، أما المرحلة الثانية أعطيت تسعة أشهر نظراً لحاجة هذا النوع من الأعمال إلى دقة ميدانية وتوثيق أثري علمي، ويتطلب وقتاً كافياً دون الإضرار بالإطار الزمني العام للخطة.

وفيما يخص المرحلة الثالثة فقد خصصت لها سنتان نظراً لحجم الأعمال الهندسية وتداخلها مع المعطيات الأثرية، وهذا يتطلب تنفيذاً تدريجياً وحذراً يراعي المعايير الدولية في الحفاظ على المواقع الأثرية، أما المرحلة الرابعة فقد خصص لها سنة واحدة باعتبارها مرحلة تنفيذية تعتمد على جاهزية البنية التحتية، وتهدف إلى بناء علاقات مستدامة مع المجتمع المحلي وتفعيل دوره في إدارة الموقع، وأخيراً فإن المرحلة الخامسة وضعت على أساس أنها مرحلة مستمرة، نظراً لأهمية المتابعة والتقويم الدوري لضمان جودة التنفيذ واستدامة النتائج المحققة.

من خلال ما سبق يمكن القول أن هذه القلعة تمثل فرصة حقيقية لتنمية السياحة الثقافية إذا تم تبني خطة واضحة، تراعي خصوصية الموقع، وتستند إلى شراكة فعالة بين جميع الأطراف المعنية، كما أن أي خطة لإدارة موقع يجب أن تأخذ بعين الاعتبار العوامل البيئية والاقتصادية والاجتماعية المحيطة، وتصمم بطريقة تكفل استدامة الموارد الثقافية والطبيعية معاً.

النتائج:

من خلال ما سبق ذكره وبعد استعراض التحليل التاريخي والجغرافي والمعماري لقلعة المينقة، وتقييم الوضع الراهن لها من حيث الإمكانات والتحديات، جاء هذا البحث ليقدم رؤية مقترحة لإدارتها سياحياً في سياق يستهدف تعزيز الاستفادة منها كوجهة تراثية وسياحية، وانطلاقاً من ذلك تم التوصل إلى نتائج مهمة تسهم في فهم واقع القلعة وسبل تطويره، وهي على النحو التالي:

1. تمتلك القلعة أهمية تاريخية وثقافية ومعمارية تجعل منها عنصر جذب سياحي متميز، لكنها تعاني من إهمال وتهميش الخطط والاستراتيجيات التي تهدف إلى تطوير السياحة لها.
2. الإهمال والتدهور الكبير في البنية المعمارية للقلعة وذلك بسبب غياب أعمال الترتيب والصيانة، إلى جانب الاعتداءات البشرية من قبل السكان المحليين (زراعة الأراضي داخل القلعة واستخدامها لأغراض شخصية).
3. افتقار القلعة إلى البنية التحتية السياحية، حيث لا توجد طرق ممهدة، ومراكز زوار، ومرافق خدمية، إلى جانب غياب اللوحات الإرشادية، مما يجعلها غير مؤهلة حالياً لاستقبال الزوار.

4. غياب الترويج والتسويق السياحي للقلعة، حيث لم تدرج ضمن الرامج السياحية المحلية أو الوطنية، إضافةً إلى ذلك عدم وجود حملات ترويجية أو شراكات مع وكالات سفر.

5. ضعف مشاركة المجتمع المحلي في حماية واستثمار القلعة وهذا ما أدى إلى التعامل معها كموقع مهمل وقابل للاستغلال الشخصي.

المقترحات:

بناءً على النتائج السابقة سيتم استعراض مجموعة من المقترحات التي من شأنها أن تسهم في تطوير وإدارة القلعة سياحياً، وهي على النحو التالي:

1. البدء بأعمال توثيق رقمية شاملة باستخدام تقنيات المسح ثلاثي الأبعاد، إلى جانب إعداد مخططات معمارية وتاريخية دقيقة للقلعة.

2. تشكيل لجنة وطنية متخصصة تضم ممثلين عن وزارتي السياحة والثقافة، والهيئة العامة للآثار، والسلطة المحلية، بهدف الإشراف على تنفيذ خطة الإدارة السياحية للقلعة.

3. استكمال أعمال التنقيب والقيام بأعمال الترميم والصيانة لحماية الأجزاء المهددة بالانهيار وذلك باستخدام مواد تقليدية متوافقة مع طبيعة البناء الأصلي، ووفق معايير الحفاظ على التراث المعتمدة دولياً، لضمان الحفاظ على القلعة كأحد المعالم التاريخية والثقافية المهمة في المنطقة.

4. تحسين البنية التحتية السياحية الأساسية، كإنشاء مركز زوار، وطرق وصول ممهدة، ومواقف سيارات مناسبة، وخدمات عامة (دورات مياه، أكشاك بيع، مرشدين)، ولوحات إرشادية.

5. تشجيع مشاركة المجتمع المحلي في الجوانب السياحية من خلال توفير فرص التدريب والعمل في الإرشاد السياحي، والحرف اليدوية، والخدمات السياحية، إلى جانب تطوير برامج تعليمية وتوعية تستهدف المجتمع المحلي وخاصةً فئة الشباب لتعزيز انتمائهم للقلعة وتحويلهم إلى شركاء في إدارتها.

6. توظيف الوسائل التقنية الحديثة، مثل تقنيات الواقع المعزز الافتراضي (Virtual Reality)، والتطبيقات السياحية الذكية لتوفير تجربة تفاعلية وتعليمية للزوار.

7. تعزيز الترويج السياحي للقلعة عبر المنصات الرقمية ووسائل الإعلام، مع التركيز على القنوات الدولية لجذب السياح الأجانب تشمل أفلام وثائقية وتصميم مسارات سياحية متكاملة، والتعاون مع وكالات السفر.

8. إنشاء شراكات متعددة الأطراف بين الحكومة، والقطاع الخاص، والمنظمات الثقافية الدولية مثل اليونسكو وصناديق التراث، لضمان تمويل مستدام.

9. تصميم وتنفيذ نظام دوري للمتابعة والتقييم الدوري يشمل مؤشرات كمية (عدد الزوار، الإيرادات، مستوى الترميم)، ونوعية (رضا الزوار، انخراط المجتمع المحلي)، بهدف تعزيز كفاءة إدارة القلعة وتطويرها كموقع سياحي.

الخاتمة:

تعد المواقع التاريخية والتراثية من الركائز الأساسية في دعم السياحة الثقافية، وتمثل القلاع والحصون بشكل خاص شواهد حية على عصور تاريخية زاخرة بالأحداث والدلالات المعمارية، وفي هذا السياق تبرز قلعة المينقة كإحدى المعالم الأثرية المميزة والتي

تجمع بين القيمة التاريخية والثقافية والموقع الجغرافي الفريد مما يؤهلها لأن تصبح وجهة سياحية بارزة على المستويين المحلي والدولي، إلاَّ أن الاستفادة منها لا تزال محدودة بسبب غياب رؤية استراتيجية واضحة للإدارة والتوظيف السياحي إلى جانب نقص الخدمات والبنية التحتية المساندة، وقلة الترويج، لذلك فإن تطوير منظومة الإدارة السياحية للقلعة يتطلب مقاربة شاملة تتضمن الحفاظ على الهوية الثقافية والمعمارية لها، وتعزيز الجاذبية السياحية من خلال توفير البنية التحتية الملائمة والخدمات المساندة، وآليات الترويج الفعال، ويتطلب أيضاً أهمية بناء نموذج إداري تشاركي يعتمد على التنسيق بين الجهات الرسمية والمجتمع المحلي والقطاع الخاص، من أجل ضمان تحقيق الأهداف التنموية والثقافية للموقع، وقد أظهرت الخطة المقترحة إمكانية تحويل القلعة إلى مورد سياحي وتنموي فاعل متى ما توفرت الإدارة المؤسسية والموارد اللازمة لذلك.

ومن جانب آخر فإن مقاربة السياحة المستدامة التي اعتمدها البحث تتوافق مع التوجهات العالمية في إدارة المواقع التراثية، خصوصاً في الجمع بين الحماية والاستخدام، وهو ما لايزال غائباً في سياسات إدارة التراث في سورية بشكل عام، لذلك لابد من التدخل الجاد والمنظم لتأهيل هذه القلعة ضمن المسارات السياحية الوطنية بما يعزز من مساهمتها في التنمية المحلية ويحافظ على موروثها التاريخي والثقافي للأجيال القادمة.

هذا البحث ممول من جامعة دمشق وفق رقم التمويل (501100020595).

المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر والمراجع العربية.

1. ابن الأثير. (1997). الكامل في التاريخ. تح: عمر عبد السلام تدمري. ط: 1. دار الكتاب العربي.
2. أمين. محمود. (1983). سلمية في خمسين قرناً. د. د.
3. الأنطاكي. (1990). تاريخ الأنطاكي المعروف بـ (صلة تاريخ أوتيخا). تح: عمر عبد السلام تدمري. جرس برس.
4. ابن بطوطة. (1996). رحلة ابن بطوطة المعروف بـ (تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار). أكاديمية المملكة المغربية.
5. البلاذري. (1988). فتوح البلدان. دار ومكتبة الهلال.
6. حيدر، جمال. (2010). اللاذقية وأهم المعالم الأثرية والسياحية. ط: 2. دار المرساة للطباعة والنشر والتوزيع.
7. الحلو، عبد الله. (1999). تحقيقات تاريخية لغوية في الأسماء الجغرافية السورية استناداً للجغرافيين العرب. ط: 1. بيسان للنشر والتوزيع والإعلام.
8. خير بك، ابراهيم. (2014). تاريخ جبلة وآثارها. الهيئة العامة السورية للكتاب.
9. خضور، حسام. (2000). أهم القلاع الإسماعيلية في سورية. دار الغدير.
10. ابن خلكان. (1994). وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان. تح: إحسان عباس. دار صادر.
11. الذهبي. (2003). تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والإعلام. تح: بشار معروف. ط: 1. دار الغرب الإسلامي.
12. صهيوني، ياسين. (2011). اللاذقية أرض تزار. ط: 1. مطبعة دار عكرمة.
13. الصفدي. (2000). الوافي بالوفيات. تح: أحمد الأرناؤوط، تركي مصطفى. دار إحياء التراث.
14. عميري، ابراهيم. (1995). سلسلة الجبال الساحلية قصة التاريخ الغامض والحضارات المنسية. ط: 1. دانيا للدراسات والطباعة والتوزيع.
15. ابن العديم. (1996). بغية الطلب في تاريخ حلب. تح: سهيل زكار. دار الفكر.
16. القلقشندي. (1987). صبح الأعشى في صناعة الإنشاء. دار الكتب العلمية.
17. ابن كثير. (1988). البداية والنهاية. تح: علي شيري. ط: 1. دار إحياء التراث العربي.
18. لباد، ميشيل. (1962). الإسماعيليون والدولة الإسماعيلية في مصياف. ط: 1. مطبعة الاتحاد.
19. المقريزي. (1997). السلوك لمعرفة دول الملوك. تح: محمد عطا. ط: 1. دار الكتب العلمية.
20. الورعة، غيث. (2013). ريف اللاذقية بين العمارة والتراث من بداية الاستقرار البشري حتى عام 1925 دراسة تاريخية – عمرانية. تقديم: سهيل زكار. ط: 1. دار التكوين للتأليف والترجمة والنشر.
21. (UNESCO). (1972). اتفاقية لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي. الدورة السابعة عشرة. المادة الأولى.
22. (ICCROM) . (1998). المبادئ التوجيهية لإدارة مواقع التراث الثقافي العالمي. المركز الدولي لدراسة صون وترميم الممتلكات الثقافية.

23. (ICOMOS). (2023). المواثيق الدولية لحفظ وترميم المعالم والمواقع التاريخية. الشارقة: أبو ظبي. المكتب الإقليمي لحفظ التراث الثقافي في الوطن العربي.

ثانياً: المراجع المعربة.

1. دفتري، فرهاد. (2012). الإسماعيليون تاريخهم وعقائدهم. تر: سيف القصير. دار الساقي بالاشتراك مع معهد الدراسات الإسماعيلية.
2. لويس، برنارد. (2006). الحشاشون فرقة ثورية في تاريخ الإسلام. تر: محمد موسى. ط: 2، مكتبة مدبولي.
3. نيكول، دونالد. (2003). معجم التراجم البيزنطية. تر: حسن حبشي. الهيئة المصرية العامة للكتاب.

ثالثاً: المصادر والمراجع الأجنبية.

1. ICCROM. (1998A.M). Management guidelines for world cultural heritage sites. Italy. International center for the study of the preservation and restoration of cultural property.
2. Ostrogorsky, George. (2005 A.D). History of the Byzantine state. P: 8. Rutgers university press.
3. Skylitzes, John. (2010 A.D). Asynopsis of Byzantine history 811- 1057. Cambridge university press.
4. Sullivan& Mackay. (2012A.M). Archaeological sites: conservation and management. Los Angeles. The getty conservation institute.
5. UNWTO. (2005 A.D). Making tourism more sustainable a guide for policy makers. World tourism organization and UNEP.